



Distr.  
GENERAL

A/40/544  
13 August 1985  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH



الأمم المتحدة

## الجمعية العامة

الدورة الأربعون

البنود ٢١ و ٢٣ و ٣٩ و ٦٢ و ٦٩  
و ٨٤ و ٩٠ و ١٠٦ من جدول  
الأعمال المؤقت\*

الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار

التي تهدد السلم والأمن

الذي وليين ومبادرات السلم

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين

لانشاء الامم المتحدة

تخفيض الميزانيات العسكرية

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

التنمية والتعاون الاقتصادي الذي ولي

الحالة الاجتماعية في العالم

الحملة الدولية لمكافحة الاتجار

بالمخدرات

رسالة مؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٨٥ وموجهة الى  
الأمين العام من الممثل الدائم بالانابة لبيرو لدى  
الامم المتحدة

يشرفني ان احيل الى سعادتك نص اعلان ليما الموقع في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٥ من  
رؤساء دول كل من الأرجنتين وأوروغواي وبنما وبوليفيا والجمهورية الدومينيكية وكولومبيا وبيرو  
والممثلين الخاصين لكل من الكوادور وباراغواي والبرازيل والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وفنزويلا  
وكوبا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس ، بمناسبة تولي الدكتور ألان غارسيا  
ببيريز ، الرئيس الدستوري لبيرو منصبه (انظر المرفق) .

. A/40/150

\*

••/••

85-22923

وأكون شاكرا لو تفضلتكم سعاد تكم بالعمل على تعميم النص المشار اليه أعلاه  
بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في اطار البنود ٢١ و ٢٣ و ٣٩ و ٦٢ و ٦٩ و ٨٤ و  
٩٠ و ١٠٦ من جدول الأعمال المؤقت .

(توقيع) ريكاردو ف. لونا  
الممثل الدائم بالانابة

مرفق

### اعلان ليما

(ليما ، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٥)

ان رؤساء دول كل من الارجنتين وأوروغواي وبنما وبوليفيا وبيرو والجمهورية  
الديموقراطية وكولومبيا والممثلين الخاصين لكل من اكوادور وباراغواي والبرازيل والسلفادور  
وشيلي وفواتيمالا وفنزويلا وكوبا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهايتي وهنـدوراس،  
المجتمعين في مدينة ليما مع الرئيس الدستوري الدكتور ألان غارسيا للاحتفال مع شعب  
بيرو بالتحوّل الديمقراطي للسلطة في بيرو ، الأمر الذي يشكل احد الانجازات الجديدة  
على طريق تحقيق عملية تعزيز الديمقراطية في امريكا اللاتينية :

يؤكدون من جديد اهمية تقوية وتعميق النظام الديمقراطي من أجل مراعاة  
سيادة القانون واحترام حقوق الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وصفة  
خاصة في مواجهة الصعوبات والتحديات الراهنة التي تستدعي بذل جهود خاصة ، كي  
يتسنى لدول امريكا اللاتينية ان تحقق ، على نحو كامل ، السلم وكذلك لإعمال القانون  
واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتعزيز عمليات التكامل واقامة  
نظام دولي اكثر عدلا وانصافا .

ويعلمون عن اقتناعهم بأن التضامن في امريكا اللاتينية سيحوّل المنطقة الى  
احد المحاورين ذوي الاهمية الدولية الرئيسية وسيسهم في تحديد المصير التاريخي  
للوطن اللاتيني الامريكي الكبير ، عن طريق ما يقدمه جميع اعضائه من قوة دافعة .

ويعربون ، في هذا الصدد ، عن قرار حكوماتهم بتكثيف المشاورات السياسية  
من خلال اجراءات مرنة وملائمة ، بغية التنسيق بين المواقف المختلفة في المسائل  
ذات الاهتمام المشترك في التعامل مع البلدان الاخرى أو مجموعات البلدان أو في  
المنظمات الدولية ، ولذلك فهم يوصون وزراء خارجيتهم باتخاذ الخطوات اللازمة في  
هذا الشأن .

ويؤكدون من جديد الحتمية التاريخية للتكامل بين بلدان امريكا اللاتينية  
ويتعهدون بتقديم تأييدهم الحاسم لاضفاء الدينامية اللازمة على عمليات التكامل  
والتعاون الاقليمية ودون الاقليمية ، بغية اعادة تنشيط المبادلات داخل المنطقة  
وتشجيع التنمية وتحقيق مستويات من الأمن الاقتصادي الجماعي تؤدي الى الاستقرار

السياسي والسرفاه الشامل لشعوب بلدان أمريكا اللاتينية ، ويؤكدون من جديد أيضا ، في هذا الصدد ، تأييدهم الحاسم للمنظومة الاقتصادية لبلدان أمريكا اللاتينية بمناسبة احتفال هذه المنظومة بذكراها السنوية العاشرة بوصفها محفلا اصيلا للتنسيق والتعاون بين بلدان أمريكا اللاتينية .

ويدينون سباق التسلح التقليدي والنووي المتزايد اذ يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وعقبة اضافية في سبيل التنمية .

ويعتبرون ان التخفيض المتوازن للنفقات العسكرية وتخصيص المزيد من الموارد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدانهم امران ايجابيان ومناسبان ويتفقون على تشجيع اتخاذ تدابير اضافية لتعزيز بناء الثقة في المنطقة ولاسيما بين البلدان المتجاورة .

ويعلنون مرة أخرى انه ينبغي التوصل الى حل للأزمة في أمريكا الوسطى بالوسائل السلمية القائمة على التفاوض ، مع استبعاد التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ، واستبعاد اعمال التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وكذلك التدابير القمعية ، ويوجهون النظر الى القضايا التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ويؤكدون بشدة على تأييدهم الحاسم لمجموعة كونتادورا ويشددون بوجه خاص على اهمية تنفيذ الاجراءات التي اتفق عليها في الاجتماع المعقود في بنما يومي ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٥ للتوصل الى حل شامل ودائم يستلهم مبادئ السلم والديمقراطية والتنمية في دول البرزخ ، من خلال التوقيع على وثيقة كونتادورا وتحقيق تفاهم سياسي مرض بين جميع الاطراف المعنية واستئناف حوار مانثانبيو .

ويعربون من جديد عن تأييدهم للسيادة الارгентينية على جزر مالفيناس وأيضا عن قلقهم ازاء استمرار وجود قوة خارجية عن الاقليم هناك وازاء اقامة قواعد عسكرية في ذلك الاقليم وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للسلم والأمن في أمريكا اللاتينية ، ويحثون على الاستئناف العاجل للمفاوضات وفقا لقرارات الامم المتحدة .

ويؤكدون التزام بلدانهم الدائم بمبادئ ومقاصد ميثاق سان فرانسيسكو ، مع الاشارة الى انه ينبغي للاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم المتحدة التي اشتركت فيها أمريكا اللاتينية بشكل فعال ومرموق ، ان يكون مناسبة مواتية حتى تثبت الدول كافة ، عن طريق اجراءات محسوسة ، المكانة الرفيعة التي تخص بها منظومة الامم المتحدة في عملية التفاهم الدولي ؛ وينبغي تعزيز تلك العملية في هذه الظروف التي تزداد فيها الاخطار التي تهدد السلم وتشتد حدة كل يوم ويتأكد فيها عدم القيام بالتنفيذ الكامل للاتفاقات المعقودة في ميدان التعاون الدولي من أجل التنمية .

وبعربون عن تأييدهم لعملية إعادة التشكيل الشاملة لمنظومة البلدان الأمريكية التي ستنتظر فيها دورة الجمعية العامة الاستثنائية التي ستعقد بقرطاجة في كانون الأول / ديسمبر القادم حتى إذا ما تيسر إبراز القيمة الحقيقية للمبادئ والمعايير الأساسية المكرسة في ميثاق منظمة الدول الأمريكية ، أمكن على نحو أفضل الاستجابة لمصالح بلدان أمريكا اللاتينية .

ويشعرون الى المخاطر الشديدة التي ينطوي عليها الاتجار بالمخدرات بالنسبة لصحة الشعوب واستقرار المجتمعات ويشددون على ضرورة قيام تعاون دولي أكيد لمكافحة ذلك الاتجار .

ويؤكدون ان بلدان أمريكا اللاتينية ، حتى في الحالات التي لا تكون فيها هي نفسها من اسباب الازمة الاقتصادية الدولية ، تتحمل ، مع ذلك العبء الرئيسي لهذه الازمة فتعاني من تدهور متواصل في اسعار الصرف ، ومن الآثار الخطيرة المترتبة على الاجراءات الحماائية المتزايدة التي تتخذها البلدان الصناعية ، علاوة على العبء غير المحتمل لخدمات الديون الخارجية التي تؤثر بشكل خطير على قطاعات اجتماعية واسعة النطاق وتزعزع استقرار الديمقراطية في المنطقة .

ويرون ان مما لا غنى عنه ان يعتمد الدائنون في أمريكا اللاتينية ، تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل ، معايير مرنة وواقعية لمعالجة مشكلة الديون الخارجية تطبيقاً للمقترحات الواردة في توافق الآراء الصادر في قرطاجة ، وبصفة خاصة ، فيما يتعلق بربط تسديد خدمة الديون بزيادة الايرادات من الصادرات ، بغية عدم عرقلة تنشيط عملية التنمية في المنطقة .

ويحثون البلدان الصناعية على الامتناع عن فرض تدابير حماائية جديدة تتعارض مع القواعد التي تحكم التجارة الدولية والعمل فوراً على الغاء التدابير القائمة .

ويرون ان مما لا غنى عنه تعديل النظام النقدي والمالي الدولي ، بغية تشجيع قيام تعاون فعال عن طريق زيادة الموارد المالية من أجل التنمية واستقرار أنواع الصرف والتعاضل في عملية الضبط الدولي لميزان المدفوعات .

وتلقى المجتمعون باهتمام الفكرة التي طرحها الرئيس ألان غارسيا والتي مفادها ان يعقد في بنما اجتماع لرؤساء دول أمريكا اللاتينية لمعالجة الموضوعات الكبيرة المتصلة بالعلاقات الدولية التي تهم المنطقة ككل .

ويشكر رؤساء الدول والممثلون الخاصون بحكومة وشعب بيرو للمضيافة الاخوية ولمظاهر الحفاوة المتعددة التي حظوا بها اثناء اقامتهم في هذا البلد الشقيق .